الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ فلنحاسب المسؤولين

مقدم بواسطة almanshour فى ١١ أبريل، ٢٠٠٧ - ٢:٤٤pm.

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ قامت "أمهات ساحة مايو" في الأرجنتين بتنظيم آخر "مسيرة مقاومة" تخليداً لذكرى الذين خُطفوا وقُتلوا وسُجنوا في عهد الدكتاتورية. المسيرة رقم ١٥٠٠ تم إهداؤها لأبنائهم وبناتهن وللمؤسسات التي أنقذها عمّالها وعاملاتها إثر الأزمة الاقتصادية في البلاد (راجع الأعداد السابقة للمنشور). انتهت محنة عشرات السنوات من انتظار الحقيقة والمساءلة والمحاسبة للذين خطفوا وعذّبوا آلاف الشبّان والشابات ونشطاء السياسة في عهد الديكتاتورية وحرب الأغنياء على الفقراء، هناك في الأرجنتين.
أما هنا في لبنان، فما زلنا بانتظار أن يأتي اليوم الذي نقوم فيه بمحاسبة عصابات القتلة المأجورين والسفّاحين والجزّارين ومجرمي الحرب الذين عاثوا فساداً وخراباً لمدّة ١٥ عاماً (على الأقل)، ثم تربّعوا في أعلى مناصب الدولة، بعد أن كافأهم المجتمع الدولي، الولايات المتحدة وفرنسا تحديداً، الذي رعى اتفاق الطائف والوصاية السورية.

اتفاق الطائف أوقف القتال وعفا الميليشيات والجيوش عن ما مضى من جرائم، لكنّه أيضاً كافأ أغلبية أمراء الحرب على أعمالهم وأبقاهم على رأس النظام. هذا ما مهّد لهم، وهم الذين يسيطرون على الوزارات والإعلام والمؤسسات الدينية، القيام بعملية محو للذاكرة، ذاكرة الجرائم التي ارتكبوها. البعض قال أنه أخطأ، البعض الآخر لم يقرّ بخطئه، أمّا أمراؤهم فيقولون علناً أنّهم سيعيدون الكرّة، وهم يعيدونها اليوم. عفا الله عن ما مضى، وقام خادم حرميه بالتنظيف وراء المجرمين.

تلك الجرائم بحاجة إلى جهد سنوات ومجلّدات من التوثيق، وباستثناء تقريرين رسميين عن المفقودين والمخطوفين وبعض مواقع الانترنت وإشارات من هنا وهناك وكتب ممنوعة أو مرمية، قد يبدو لوهلة أنها لم تحصل. أمّا الجهد، فكان من أجل التعمية على نتائج تلك الحرب وأسبابها. غسّان تويني والأصولية المسيحية قرروا أنها "حرب الآخرين على أرضنا"، "الآخرون"، طبعاً، هم كل من لم يكن في صف تلك الأصولية. بعض بقايا ميليشيات الغربية هربوا من البطالة وتحوّلوا إلى "مثقّفين" ليبرروا تلك المقولة من المقلب الثاني.

البعض استنتج بما أن وليد جنبلاط ونبيه برّي ليسا أقل قذارة من سمير جعجع، وبما أن "كلّنا مسؤول"، فلا ضرورة لمحاسبة أحد. لا داعي لنبش الماضي، وإن أراد بعض الألمان مثلاً تمويل عملية نبش، فالأفضل أن يكون النابش "مثقفاً" أو "جمعية غير حكومية" لا "تتعاطى" السياسة. مما يسمح بتمرير دعاية تدّعي الموضوعية وتزيد غشاوة جديدة على ذاكرة الحرب. وعندما يقف إنسان أمام مجزرة ويقول أنّه "حبادي"، يمكننا القول "موضوعياً" أنه لم يعد إنساناً.

وقعت الحرب في...
المضحك أننا نعرف المجرمين لكننا لا نتذكّر ماذا فعلوا. فنجد موقع www.111101.net، الذي يضع خط تاريخ الحرب من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ اعتماداً على صحف ذلك الوقت. فنتذكّر.

نتذكّر ١٣ نيسان ١٩٧٥، بوسطة عين الرمّانة.. اشتباكات.. نتذكّر ٦ كانون الأول ١٩٧٥، الكتائب يكتشفون جثث ٤ أشخاص؛ السبت الأسود يحصد مئات القتلى على الهوية.. نتذكّر يوم ١٨/١/ ١٩٧٦، حين قامت ميليشيات الكتائب بقتل أكثر من ١٠٠٠ عامل وفقير في الكرنتينا، فلحقهم "جيش التحرير الفلسطيني"، لواء من الجيش السوري، بمجزرة الدامور التي ذهب ضحيتها ٣٥٠ مدني.. معركة "الفنادق".. استباحة الأسواق والمرفأ.. هدنة أو أكثر.. رعاية سورية أو أكثر.. الياس

سركيس.. ليندا جنبلاط.. لا كهرباء في بيروت.. "سوريا بتبعتلك ردع ومصر بتبعت فلافل"..

نتذكّر ١٢ آب ١٩٧٦.. الأحرار والتنظيم وقيادات ومخابرات الجيوش اللبنانية والسورية والإسرائيلية تقتل وتهجّر الآلاف في تل الزعتر.. نهب مستمر.. غسان تويني وزيراً.. أيلول ١٩٧٦، الجيش السوري مع القوات اللبنانية ضد الفلسطينيين والحركة "الوطنية".. بيار الجميّل وكمال جنبلاط يتفقان على أن فرنسا أمّنا الحنون.. قمّة في السعودية على وقع القذائف في بيروت.. خطّة سلام/ردع عربية.. غسّان تويني يقول أن "الآخرين" قتلوا ٦٠،٠٠٠ وجرحوا ٢٠٠،٠٠٠ وشرّدوا ١,٧ مليون إنسان في ١٨ شهر.. حكومات ورعايات أجنبية وعربية.. أمين عام الأمم المتحدة يزور بيروت.. حرارة الطقس تصل إلى صفر والأسعار نار..

ملايين الدولارات وخطط إعادة إعمار.. اغتيال كمال جنبلاط.. ميس ليبانون في المعاملتين وشارل أزنافور وداليدا في جبيل.. اتفاقية شتورا.. قوات الردع تتمركز.. خوليو إغليسياس.. ديميس روسوس.. تفجيرات.. فيروز ملكة "بترا" وزياد نادل في "بالنسبة لبكرا شو؟".. إسرائيل تجتاح الجنوب والأمم المتحدة ترسل قوّات دولية.. الشياح-عين الرمّانة تتحول إلى محور أبدي.. اغتيال القيادي الفلسطيني أبو حسن سلامة، "زوج ملكة جمال لبنان".. اختفاء الإمام الصدر.. ورقة ٢٥٠ ليرة جديدة.. وعد بإصدار بطاقات هوية لا تذكر الطائفة.. السعوديون يغيّرون رأيهم كل دقيقة.. الثورة الإسلامية في إيران..

إسرائيل تقتل واليونيفيل تتفرّج.. نتذكّر أنه في أواخر أيار/مايو ١٩٧٩ نزح ١٠٠،٠٠٠ من الجنوب.. محاولة اغتيال بشير الجميّل وجثث ٤ شيعة من كسروان.. طائرات إسرائيلية تقتل لبنانيين وتدمّر الطيران السوري.. اشتباكات بين الكل ومع الكل.. كوليرا، بوليو، تيفوئيد.. كتائب، مردة، أمل.. الليرة تنهار واجتماع تونس يفشل.. والعقد السابع يرفض أن ينتهي..

ماذا نتذكّر؟

هل نحن بحاجة إلى المزيد؟ نتذكّر أن بداية الثمانينيات شهدت المزيد من القتل والتفجير والترهيب.. الجنوب ينزف.. المزيد من الخطف والاغتيالات بحق الصحافيين.. هل بحاجة لأن نتذكّر السيارات المفخخة في آب ١٩٨٠ ونحن لم نصل بعد إلى الاجتياح الإسرائيلي في ١٩٨٢.. نتذكّر صبرا وشاتيلا، المجزرة التي قام بها إيلي حبيقة وقتلة كان بعضهم يحضّر نفسه عند الرهبان لسفك دماء فقراء فلسطينيين ولبنانيين وغيرهم..

ماذا عن حصار المخيمات التي قامت به حركة أمل؟ هل صحيح أن عدد قتلى الحصار (حوالي ٣٨٠٠) فاق عدد قتلى المجزرة الشنيعة (٢٥٠٠ كحد أعلى)، وأن شارون لم يكن هو الذي دمّر ما تبقّى من شاتيلا، بل نبيه برّي وحافظ الأسد؟

ماذا عن التطهير الإثني/الطائفي الذي قامت به عصابات وليد جنبلاط، من قتل للمسيحيين وتهجيرهم ومساعدة الجيش الإسرائيلي في "أخذ" من تبقّى من يهود يعيشون في "الجبل"؟

وماذا عن المعارك الداخلية المسيحية-المسيحية والإسلامية-الإسلامية. الوطنيون ضد الوطنيين والخونة ضد الخونة؟ ماذا عن التحرير والإلغاء والمزيد من السيارات المفخخة؟

يتذكّر العالم مقتل جنود أميركيين وفرنسيين في تفجيري السفارة والمطار في موعدهما كل عام، ونحن لا نأبه بتواريخ المجازر ضد أهلنا وجيراننا. الحرب تلك لم تكن عبثية، وقد كانت القيادات واعية تماماً ما تفعله. في "أسرار حرب لبنان" مثلاً، يوضّح ألان مينارغ أن "قرار إجلاء المدنيين الفلسطينيين بالقوة من مخيمات بيروت، وجرف المخيمات، اتخذ أيام بشير ولم يكن قط قرارا انفعاليا للانتقام من مقتله."

بشير الجميّل اغتيل، لكن خطط التهجير والتقتيل استمرّت. تضاف مقولة "الحرب العبثية" إلى عملية محو الذاكرة وتشويهها. وكأن أحداً لم يستفيد من تلك الحرب وأن من خرج منها بالنفوذ والمال والعلاقات الخارجية مثله مثل الذي خسر أرضه وأهله وقوته اليومي وهُجّر وأُفقر. ١٧،٠٠٠ مفقود ومخطوف، مليون مهجّر دائم، عشرات الآلاف من المعوّقين ومجتمع بأكمله ما يزال ينزف من الجروح التي تسبب بها أمراء الحرب.

هل صحيح أن الكل خاسر؟

ترى، ما علاقة الدفاع عن "الوجود المسيحي" بالنهب المنظّم التي قامت به عصابات الطبقة الحاكمة (الكتائب مثلاً) في المرفأ؟ وكيف استفاد المسيحيون من الـ٤٠ مليون دولار التي كانت القوات اللبنانية تصرفها على ميليشياتها سنوياً بحلول ١٩٨٩ على حد قول روجيه ديب "الرجل الثاني في القوّات اللبنانية" (آنذاك)؟ (إليزابيث بيكار، "الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية في لبنان" في، ستيفن هايديمان، محرر، "الحرب، المؤسسات، والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط"، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٠. http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft6c6006x6).

المرجع ذاته يشير إلى أن "كلفة الأسلحة والعتاد والمعاشات في "حرب التحرير" التي شنّها ميشيل عون من آذار/مارس إلى تموز/يوليو ١٩٨٩ تقدّر بمليار دولار". الكلفة العامة للميليشيات في أواخر الحرب "قُدّرت بحوالي ملياري دولار في السنة. نصف هذا المجموع قد يكون من مصادر غير الميليشيات نفسها، أي من دول راعية أو أفراد وأشخاص من الطائفة ذاتها." الدول الراعية تلك "صرفت قرابة ٧٠٠ مليون دولار سنوياً لتأمين تفوّق حلفائها المحليين." أمّا النصف الثاني فقد أتى من موارد أخرى، مثلاً، سيطرة القوّات اللبنانية على الجمارك داخلياً أمن لها بين ١٥ مليون و٢٥ مليون دولار سنوياً من الحوض الخامس فقط. أمّا إدارة جنبلاط فقد كانت موازنتها "المدنية" حوالي ٢٠٠ مليون.

يكمل التقرير أنه "في أكثر حالتين نمواً من الاقتصاد الميليشياوي، الحزب التقدّمي الاشتراكي في الشوف والقوات اللبنانية، كانت العائدات أكثر بـ١٠ مرّات من الاستثمارات والإنفاق على الخدمات الاجتماعية". هذا بالإضافة إلى عائدات زراعة المخدّرات، حيث ارتفع حجم الأراضي المزروعة أفيوناً من "٦٠ إلى ٣،٠٠٠ هكتار بين ١٩٨٤ و١٩٨٨". تمت تلك الزراعة "بحماية الجيش السوري"، وقد أمّنت "عائدات يصعب قياسها". بل أن قوّة التجّار/الميليشيات مكّنتهم من "الاندماج الطويل الأمد في شبكات الترويج العالمية للمخدّرات" بعد اتفاق الطائف. من هم أولئك التجّار وهل ما زالوا "مندمجين" في سوق المخدّرات العالمي؟ لا دليل على عكس ذلك.

في تلك الأثناء، هناك من قام بمضاربات على الليرة أدّت إلى انهيارها كعملة. فبعد أن كان سعر صرف الدولار يوازي "دولار واحد لكل ليرتين في ١٩٧٥، أصبح ذلك ٥٠ ليرة في ١٩٨٥ ثم ٥٠٠ في ١٩٨٧ و١،٥٠٠ في ١٩٩٠ و٢،٠٠٠ في ١٩٩٢... وكانت لدى قيادات الميليشيات أسبقية مؤكّدة في هذه اللعبة."

من المسؤول؟

لا بد من مسؤولين عن كل ذلك وعن ٢٠٠ ألف قتيل، و٣٠٠ ألف جريح ومعوّق، وعن ١٧،٠٠٠ مفقود ومخطوف، ومليون مهجّر، و١٠٠ مليار دولار من الخسائر المادية، وحتى عن "العدد كبير من الكتب والمخطوطات والوثائق والرسوم الثمينة... ١٢٠٠ مخطوطة مهمة وتاريخية و١٣٢٩ كتاب ووثيقة" سُرقت أو أُتلفت عندما نهبت الميليشيات دار الكتب الوطنية (www.nowarlb.com).

يقول غازي عاد من جمعية "سوليد" التي تُعنى بالمفقودين في سوريا أنه "حينما تناقش الحقيقة وأنت تعرف ما هي الحقيقة، المتعلقة بمن هو المسؤول عن الحرب وإطالتها، تكون لديك آنذاك مصالحة وطنية حقيقية. الطريق لإشراك جيل جديد معك يتمثل في استكشاف ما حدث في لبنان. وبدون ذلك أنت فقط تقوم بكنس الغبار الموجود تحت البساط." (www.asharqalawsat.com).

قانون العفو وتشويه العدالة

أمّا قانون العفو العام "فلا يمكن الدفاع عنه" إذا ما اعتمدنا "معايير القانون الدولي واتفاقيات جنيف" (لوري كينغ عيراني، "تفجير ملف حرب لبنان"، ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢، www.merip.org) وهو لا يشمل جرائم الخطف التي "لا يغطيها مرور الزمن... فالحل ليس إنكار الجريمة بل الاعتراف بها وتصحيحها بجلاء الحقيقة" (النائب والمحامي غسان مخيبر في مؤتمر لأهالي المفقودين في السجون السورية www.lebanese-forces.org/vbullet/showthread.php?t=11240&page=9). هذا خاصة بعد أن أصدرت محكمة الجنايات في جبل لبنان برئاسة القاضي المرحوم جوزف غمرون حكماً قضائياً في كانون الثاني ٢٠٠٢ أدانت فيه حسين حاطوم بإقدامه على خطف علي فارس من

منزله في الأوزاعي العام ١٩٨٢.

أمّا لمحبّي المجتمع الدولي فيمكن أن نشير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي قررت في ١٩٩٧/٤/١ في معرض ردّها على تقرير الحكومة اللبنانية حول حقوق الإنسان في لبنان، إن "اللجنة تلاحظ بقلق العفو الممنوح للمدنيين والعسكريين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ربما ارتكبوها ضد المدنيين خلال الحرب الأهلية" و"قد يحول مثل هذا العفو الشامل دون إجراء تحقيق مناسب مع مرتكبي الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان وإنزال عقوبات مناسبة بهم، ويقوض الجهود المبذولة لترسيخ الاحترام لحقوق الإنسان وبشكل عائقاً أمام الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية" (وثيقة رقم CCPR/C/79/Add.78 ـ www.ohchr.org). فكان ذلك التقرير الأخير التي تقدّمه حكومة لبنانية حول التزامها بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

بدورها أشارت منظمة العفو الدولية إلى معارضتها "إصدار عفو عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، مثل قانون العفو اللبناني للعام ١٩٩١ الذي منح عفواً عاماً، مع بضعة استثناءات، عن الجرائم التي ارتُكبت قبل ٢٨ مارس/آذار ١٩٩١. ويحظر القانون الدولي إصدار عفو واتخاذ تدابير مشابهة للإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها بموجبه." (وثيقة رقم MDE ١٨/٠٠٥/٢٠٠٥ ـ ١٨/٥/٢٠٠٥ ـ www.amnesty-arabic.org). ثم أكّدت على ذلك منذ أيام في مذكّرتها إلى القمّة العربية المنعقدة في السعودية ودعت إلى "تشجيع الحكومة اللبنانية على التصدي، في إطار حقوق الإنسان، للقضايا العالقة التي تذكي نار المظالم وعدم الاستقرار في لبنان، ولا سيما التصدي لقضية إفلات الجناة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب، بما فيها تلك التي ارتُكبت إبان الحرب الأهلية التي استمرت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠." (وثيقة رقم IOR 30/006/2007 ـ ٢٧ /٣/٢٠٠٧).

إن "إنصاف ضحايا الحرب ولا سيما ممن ما يزالون يعانون من آثارها كالمهجرين والمعوقين وأهالي المفقودين والمخطوفين" يتطّلب أن نبدأ بنبش تلك الذاكرة وتحديد المرتكبين وأن يكون "كلّنا مسؤول" فعلاً، بحسب فعلته. فالمسؤولية الجماعية التاريخية لا تستثني أن أناساً معينين خططوا ونفّذوا وموّلوا جرائم وقعت في أزمان وأماكن محددة.

مسؤوليتنا نحن تقع في استذكار وفضح تلك الجرائم. اليوم، علينا أيضاً محاربة "الازدواجية التي تجيز لأحد أمراء الحرب أن يعلن نياته في المثابرة على طلب المحكمة والحقيقة والعدالة في قضايا اغتيال الشخصيات، فيما هو ما زال يفاخر بماضيه، من دون أي مراجعة ذاتية أو اعتذار، غير عابئ بآلاف ملفات المفقودين والمخطوفين الذين يرجح اختفاء معظمهم في سجون ميليشياته" كما تشير وداد حلواني من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في مؤتمر صحافي في ٢٠٠٦/١٢/١٥. (حسن علّيق، "لجنة أهالي المفقودين: لا محكمة دولية لقضيتنا؟"، الأخبار، ٢٠٠٦/١٢/١٦ – www.al-akhbar.com)، وتكمل إن "عبارة الحقيقة والعدالة أصبح لها بالنسبة إلى الطبقة السياسية الحاكمة معنيان: الأول هو عدالة القادة وكبار القوم، والثاني، نتبناه، ومفاده أن العدالة التي نطالب بها هي عدالة الناس العاديين في وجه كل مستقو ظالم، وهي عدالة تزداد ضرورة وإلحاحاً كلما قل شأن المظلوم وزادت قوة الظالم".